

# الوقائع المصرية

تحت إشراف وزارة الداخلية - على غير اعتيادي

(العدد ٩١ مكرر "أ") الصادر في يوم الأحد ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣ (السنة ١٢٥)

قانون رقم ٥٥٣ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتمادا إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، ووافق رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ اعتماد إضافي قدره ١,٠٧٢,٧٢٦,٠٧٢ ج ( مليون وأثنان وسبعون ألفا وسبعمائة وستة وعشرون جنيها ) حسب ما هو مبين فيما بعد :

قسم ٤ ( مجلس الوزراء ) باب ١ ( ماهيات وأجر ومرتبات ) اعتماد إضافي قدره ... .. ١,٣٩٠ ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من ونور الباب الثالث من نفس القسم .

قسم ٦ ( وزارة المالية ) فرع ١ ( الديوان العام ) باب ٣ ( أعمال جديدة ) اعتماد إضافي قدره ... .. ٢,٣٩٥ ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول من ميزانية نفس الفرع .

نقل بعهده ... .. ٣,٧٨٥

قانون رقم ٥٥٢ لسنة ١٩٥٣

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، ووافق رأي مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٣-١٩٥٤ قسم ١٠ ( وزارة الداخلية ) فرع ١ ( الديوان العام ) فصل ٣ ( إدارة الأقاليم والمحاافظات ) باب ١ ( ماهيات وأجر ومرتبات ) اعتماد إضافي قدره ١٢٠٠ ج ( ألف ومائتا جنيها ) لرفع سبع وظائف محافظين ومديرين فلت المرتبوت الثابت ١٠٢٠ ج إلى ١٢٠٠ ج ولمواجهة الزيادة في مرتب الاستقبال . ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور نفس الفرع والباب .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والداخلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بقرار الجمهورية في ٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٣ ( ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٣ )

محمد نجيب لواء ( أ. ح )

وزير المالية والاقتصاد

عبد الحليل إبراهيم العمري

وزير الداخلية

زكريا محيى الدين بكباشى ( أ. ح )

## رسم بالآتي :

- مادة ١ - عين رئيس قسم من الدرجة الثانية بمجلس الدولة :  
السيد الأستاذ حسن عبد المجيد مصطفى أبو علم ، المستشار بمجلس الدولة .
- مادة ٢ - عين مستشارا بمجلس الدولة كل من :  
السيد الأستاذ محمد زكي موسى جاد الله ، المستشار المساعد بمجلس الدولة .  
السيد الأستاذ حسن جورجي غريال ، المستشار المساعد بمجلس الدولة .
- مادة ٣ - عين مستشارا مساعدا بمجلس الدولة :  
السيد الأستاذ علي محسن مصطفى ، النائب الأول بمجلس الدولة .
- مادة ٤ - عين نائبا أول بمجلس الدولة :  
السيد الأستاذ خليل شيازة ، النائب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة .
- مادة ٥ - عين نائبا من الدرجة الأولى بمجلس الدولة كل من :  
السيد الأستاذ محمد نيازي ، النائب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .  
السيد الأستاذ حامد السيد حندوسة ، النائب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .
- السيد الأستاذ عبد الرحيم محمد فراج ، النائب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .
- مادة ٦ - عين نائبا من الدرجة الثانية بمجلس الدولة :  
السيد الأستاذ فؤاد مكارى ، المندوب من الدرجة الأولى بمجلس الدولة .
- مادة ٧ - عين مندوبا من الدرجة الأولى بمجلس الدولة كل من :  
السيد الأستاذ عمر حافظ أحمد شريف ، المندوب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .
- السيد الأستاذ رضا عبد القادر عبد الرزاق ، المندوب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .
- السيد الأستاذ جمال الدين حسن أحمد علما ، المندوب من الدرجة الثانية بمجلس الدولة .
- مادة ٨ - عين مندوبا من الدرجة الثانية بمجلس الدولة كل من :  
السيد الأستاذ محمد هلال قاسم علي ، المندوب من الدرجة الثالثة فئة ١ بمجلس الدولة .
- السيد الأستاذ عبد الرؤوف عبد المجيد جودة ، المندوب من الدرجة الثالثة فئة ١ بمجلس الدولة .
- السيد الأستاذ سمير أمين صادق ، المندوب من الدرجة الثالثة فئة ١ بمجلس الدولة .

جنيه

٣,٧٨٥ ما قبله ... ..

٣٢٧,٣٧٢ ... ..  
٧٤١,٥٦٩ ... ..

١,٠٧٢,٧٢٦

وذلك لتسوية التجاوزات التي وقعت في الأبواب المشار إليها بميزانية  
السنة المالية ١٩٥٢-١٩٥١

مادة ٢ - حل رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ  
هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بقصر الجمهورية في ٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير المالية والاقتصاد

عبد الجليل إبراهيم العمري

مرسوم

بتعيينات بمجلس الدولة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ٤٢ و ٤٥ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩  
الخاص بمجلس الدولة والمعدل بالقانونين رقم ٨٧ لسنة ١٩٥٠ ورقم ٦  
لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٢

وعلى ما قرره الجمعية العمومية لمجلس الدولة بجلستها المتقدمة في يوم الأربعاء  
الموافق ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣

وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأي المجلس المذكور